

ذاتية الحق في الحصول على الوثائق الادارية دراسة تحليلية

محسن جبار جلال**

أ.م.د. اسماعيل نجم الدين زنكنة*

* قسم القانون/ كلية القانون، جامعة جيهان- السليمانية- اقليم كردستان العراق.

** الباحث.

المخلص

يعتبر الحق في الحصول على الوثائق الادارية من الحقوق المعترف بها في النظام القانوني الدولي والداخلي. وبات من المفاهيم الجوهرية المطلوبة لتحقيق مبدأ الشفافية التي هو الاخر أصبح تحقيقه من الشرائط الأساسية التي تنبأ وتؤشر عن وجود الحكم الرشيد في أية دولة. ان الحق موضوع الدراسة له ذاتيته، بصورة تميزه عن الحق في الحصول على المعلومة وان كانت هناك خصائص تجمع الحقين فيها الا ان هناك من الخصائص المتميزة التي تستأثر وتتميز بها الحق في الحصول على الوثائق الادارية دون المعلومة. بيد انه هناك اشكالية تعقب ممارسة هذا الحق تتمثل في عدم وضوح الضوابط القانونية المحددة له، خاصة من حيث مفهومها ومضمونها، وهذا بسبب ظهور اختلاط بين مفهومي الحق في الحصول على المعلومات والحق في الحصول على الوثائق الإدارية، اضافة الى عدم وجود الوعي القانوني من جانب المواطنين حول هذا الحق والضمانات الدستورية والقانونية له. ولذلك استهدف هذا البحث تحديد مفهوم "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" بشيء من الدقة، لتشكل محاولة لإثراء الفقه القانوني العراقي والكوردستاني والجمهور بشكل عام، ولتشكيل سندا للباحثين والمعنيين بهذا الموضوع، من جهة. وصولا الى أفضل تنظيم قانوني له، لضمان حسن تنفيذ هذا الحق الدستوري والقانوني، من جهة اخرى. كما حاول البحث تحقيق أهدافه ومعالجة إشكاليته البحثية عن طريق تقسيم الدراسة الى مبحثين، مبحث خصص لبيان خصائص الحق في الحصول على الوثائق الادارية. ومبحث آخر

لتحديد معنى وعناصر وطبيعة هذا الحق. الى ان وصل الى خاتمته المتمثلة بأهم الاستنتاجات و التوصيات.

پوخته

مافی به دهدهستهینانی به لگه نامه کارگیریه کان یه کیکه له و مافانه ی که دانپیدا نراوه له سیستمی یاسایی نیوده و له تی و نیو خوویی و لاتاندا. وه به یه کیکه له و چه مکه گرنگانه داده نریت که پیویسته بو جیبه جیکردنی بنه مای پروونی (الشفافیه) که ئەمه ش پيشمه رج و به لگه و نیشانه یه بو به پرتوه بردنی باش و دروست له هه رولاتیکدا.

له راستیدا ئەم مافه که بابه تی توژیینه وه که مانه خاوه نی بوونیکی سه ربه خویه و جیاوازه له "مافی به دهدهستهینانی زانیاری" سه ره رای بوونیکۆمه لیک تاییه تمه ندی هاوبه ش که پیکه وه کۆیان ده کاته وه، چونکه ئەم مافه کۆمه لیک تاییه تمه نیدی هه یه که جیای ده کاته وه له "مافی به دهدهستهینانی به لگه نامه کارگیریه کان".

وه دیارترین گرفت که ده بیته ریگر له به رده م جیبه جیکردن و به دهدهستهینانی ئەم مافه، بریتیه له ناروونی ماناو نیوه پروکی، وه ناروونی له ریکاره یاساییه دیاریکراوه کان بو ده ستیپراگه شتی، که سه رچاوه ی ئەم ناروونیه ش ئەو تیکه ل کردنه یه که کراوه له نیوان هه ردوو چه مکی "مافی به دهدهستهینانی زانیاری" و مافی به دهدهستهینانی به لگه نامه کارگیریه کان"، ئەمه ش سه رباری که می ناگایی یاسایی له لایهن کۆی کۆمه لگه له سه ر ئەم مافه و له سه ر ئەو ده سه به ریه ده ستوری و یاساییانه ی که هه یه تی.

هه ربۆیه وه له و پیناوه دا ئەم توژیینه وه یه ئامانجیه تی به شیوه یه کی ورد واتاو مانای "مافی به دهدهستهینانی به لگه نامه کارگیریه کان" بکات، تا بیته هه ولێک بو ده وه له مه ندرکونی که سانی شاره زای بواری یاسا له عیراق و کوردستاندا، وه بو هه موو خه لکیی به گشتی، وه به لگه یه که بیته به دهستی توژیهران و په یوه نداداران به م بابه ته، له لایه که. وه تاوه کو بگه ین به باشترین ریکه ستنی یاسایی بو ئەم مافه، تا ئەوه ش ده سه به ری باش جیبه جیکردنی ئەم مافه ده ستوری و یاساییه بیته، له لایه کی تره وه.

ههروه كو چؤن توؤژينه وه كه هه ولده دات بو هينانه دي ئامانجه كه ي و چاره سه ركردني گرفتى توؤژينه وه كه، له رېگاي دابه شكردي توؤژينه وه كه به سه ر دوو باسدا، به كه ميان ته رخانكراوه بو روونكر دنه وه ي تاييه تمه نديه كاني مافي به ده سه تيناني به لگه نامه كارگيري ه كان، وه دووه ميان بو ده ستني شانكردي مانا وه ره گزه پيكيه ينه ره كان و سروشتي ياسايي ئه م مافه . به و شيويه ده گينه كو تايي توؤژينه وه كه كه خو ي ده بينيته وه له خستنه پرووي گرنگترين ئه و ده رئه نجام و پيشنياران ه ي كه پيگه يشتووين .

Abstract

The right of access to administrative documents is recognized in the international and domestic legal system. It has become one of the fundamental concepts required to achieve the principle of transparency, which is also becoming one of the basic tapes that predict and indicate the existence of good governance in any country.

The right of the study has its own subject, in a manner that distinguishes it from the right to obtain information, although there are characteristics that combine the two rights, but there are distinct characteristics that account for and is characterized by the right to obtain administrative documents without information.

However, there is a problem following the exercise of this right in the lack of clarity of legal controls, especially in terms of its concept and content, due to the emergence of confusion between the concepts of the right to information and the right to obtain administrative documents, in addition to the lack of legal awareness by citizens About this right and its constitutional and legal guarantees.

Therefore, this research aimed to define the concept of "the right to obtain administrative documents" with some precision, to form an attempt to enrich the jurisprudence of Iraqi and Kurdistan and the public in general, and to form a basis for researchers and concerned with this subject, on the one hand. To the best legal organization, to ensure the proper implementation of this constitutional and legal right, on the other.

The research also attempted to achieve its objectives and address its research problem by dividing the study into two subjects, one devoted to explain the characteristics of the right to obtain administrative documents. And another research to determine the meaning, elements and nature of this right. Until he reached his conclusion of the most important conclusions and recommendations.

المقدمة

أولاً : نبذة مختصرة عن موضوع البحث :

تعد فكرة الحصول على الوثائق الادارية التي تحتفظ بها الادارة العامة، فكرة حديثة نسبياً في اغلب النظم القانونية، حيث لا يوجد نموذج تشريعي موحد لدى جميع الدول حول اقرار وتنظيم حق الافراد في الحصول على الوثائق والمعلومات العامة، كما ان اغلب الدول التي تبنت ذلك الامر واصدرت القوانين بشأن هذا الحق نظمته تحت تسمية (قانون الحق في الحصول على المعلومات). واغلب هذه القوانين تسمح لمقدم الطلب بطلب الحصول على نسخ من المعلومات تحت اي شكل من الاشكال، ويشمل الحصول على طبعات منسوخة من الوثائق الالكترونية، او نسخا من اشربة سمعية او بصرية محولة الى صيغة تسهل معاينتها بواسطة اجهزة شائعة الاستعمال. وبهذا يندرج مصطلح الوثائق في التشريعات وحتى في الدراسات الفقهية ضمن مفهوم المعلومات، واختلط بمفهومه الى حد كبير، بيد انه برغم التشابه معها في الاصول وبعض من احكامها، إلا انها تعد متباينة ومتميزة عنه في مسائل جوهرية مهمة. الأمر الذي افرز خلطاً في الموضوع بصورة، تبين لنا، ان الفقه القانوني ليس متفقاً على تحديد محل هذا الحق تحديداً دقيقاً، هل هي "المعلومات" بشكل عام، او "الوثائق الادارية". الأمر الذي دفعنا لكتابة هذه الدراسة في تحديد مفهوم الحق في الحصول على الوثائق الادارية.

ثانياً : أهمية البحث :

تمتلك الدراسة في هذا الموضوع اهمية من الناحية النظرية والعملية:

- فمن الناحية النظرية: ان تحديد مفهوم الحق في الحصول على الوثائق الادارية وعلاقة هذا الحق مع حق الحصول على المعلومات، يبرز حقيقة مفادها ان المعالجة التشريعية للحقين، يقتضي ان تكون متباينة ومنفصلة الى حد ما. وذلك لأن الحصول على الوثائق الادارية له من الشروط والاجراءات المنظمة ما تتميز به عن الحصول على المعلومات بصورة عامة.

- ومن الناحية العملية: فإن التعامل مع حق الحصول على المعلومات لا يزال محصوراً في الجانب الاعلامي ولم يتم التعامل مع الموضوع على انه يتضمن حقاً من حقوق الانسان تجاه الادارة، مما يستتبع ذلك التعامل مع حق الحصول على الوثائق الادارية بصورة اكثر ابرازاً مقارنةً بحق الحصول على المعلومة وليس العكس.

- كما ان تحديد وتفصيل ماهية وخصوصيات الحق في الحصول على الوثائق الادارية بشكل مستقل له من الاهمية الكثير، وخاصة بعد تزايد الاصوات الدولية والوطنية حول مدى اهميته، على اعتبار انه حق انساني واداة لتكريس الديمقراطية، وتزايد حمايتها التشريعية باستمرار الوقت.

ثالثاً : اشكالية البحث :

ان الاشكالية البحثية في هذه الدراسة تظهر من خلال طرح التساؤلات الآتية، والتي تحاول الدراسة الاجابة عنها بطبيعة الحال:

- هل حق الحصول على الوثائق الادارية يتبع الحق في الحصول على المعلومة؟ أم له ذاتية مستقلة عنه؟

- ماهي التبريرات في ذاتية الحق في الحصول على الوثائق الادارية؟

- ما المقصود بالحق في الحصول على الوثائق الادارية؟ وماهي خصائصها العامة والخاصة؟

رابعاً : منهجية البحث :

ان المنهج المتبع في الدراسة هو بالأساس المنهج التحليلي، من خلال تحليل المفاهيم والأفكار ومناقشتها. وكذلك الأمر لتحليل ومناقشة النصوص التشريعية المتعلقة بالموضوع مهما كانت طبيعتها.

خامساً: هيكلية البحث:

يتم توزيع مفردات البحث الى مبحثين: المبحث الاول يدرس فيه موضوع خصائص الحق في الحصول على الوثائق الادارية، كي يكون مدخلاً لتمييز هذا الحق عن الحق في الحصول على المعلومة. وذلك من خلال مطلبين، في المطلب الأول يتم تناول الخصائص العامة لحق الحصول على الوثائق الادارية، والمطلب الثاني يخصص لدراسة الخصائص المميزة لحق الحصول على الوثائق الادارية. أما المبحث الثاني فيكون مخصصاً لتحديد وتأطير الحق من خلال مطلبين، المطلب الاول يتناول تعريف الحق في الحصول على الوثائق الادارية والمطلب الثاني يخصص لبيان الطبيعة القانونية للحق في الحصول على الوثائق الادارية.

المبحث الاول

خصائص الحق في الحصول على الوثائق الادارية

على الرغم من ان القوانين والدراسات اعتادت الى حد ما على استخدام مصطلح المعلومات كبديل للوثائق، لكن الحقيقة القانونية تنفي تطابق مفهوم المعلومات والوثائق، فنجد ان حق الحصول على الوثائق الادارية يتسم بعدة خصائص، منها ما يشترك فيه مع الحق في الحصول على المعلومات بشكل عام، ومنها ما ينفرد به عن غيره، ويتميز به لتوضيح هذه المسألة نعرض في هذا المبحث، الخصائص العامة لحق الحصول على الوثائق الادارية، والمشاركة بها مع الحق في الحصول على المعلومات في المطلب الاول، ثم نعرض لخصائص مميزة لحق الحصول على الوثائق الادارية في المطلب الثاني.

المطلب الاول

الخصائص العامة لحق الحصول على الوثائق الادارية

كما سبق ان بينا، يخلط بعض المشرعين والدارسين بين الوثائق والمعلومات، وبين حق الحصول عليهما، وجرت العادة على استخدامهما بشكل مترادف، رغم انهما يعينان شيئين

مختلفين الى حد ما^(١)، وممكن ان يرجع سبب هذا الى الاصول والخصائص المشتركة بينهما، وهنا نذكر اهم الخصائص لـ "حق الحصول على الوثائق الادارية" والتي يشترك فيها مع "حق الحصول على المعلومات" بمعناه العام:

اولاً: حق يضمنه القانون والدستور^(٢): تعد من اهم خصائص هذا الحق، حيث يقع ضمن دائرة الحقوق القانونية التي اقرها المشرعون في اغلب النظم القانونية للمواطنين، ويرتقي في بعض النظم القانونية الى مرتبة الحقوق الدستورية، واليوم هناك حوالي (٧٥) دولة في العالم تنص صراحة في دساتيرها على حق الحصول على الوثائق الادارية او المعلومات، صدر معظمها بعد ١٩٨٩^(٣)، وتعد (السويد وفنلندا) من اقدم الدول التي لديها هذا الحق^(٤)، وترك المشرع الدستوري في تلك النظم مهمة تنظيمه للمشرع العادي، الذي قام بدوره باصدار تشريع تفصيلي ينظم احكامه، وهذه الخاصية مهمة ولازمة، والا لن يكون هذا الحق ذا قيمة عملية مطلقة من الناحية الفعلية، بل يظل هذا الحق مجرد وعد دستوري غير قابل للتطبيق^(٥). او تم

(١) ومنها قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كوردستان — العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، حيث في بعض نصوصه استخدم مصطلح المعلومات والوثائق معا، بما في ذلك المادتان الرابعة والخامسة، وفي بعض النصوص الاخرى استخدم مصطلح المعلومات فقط باعتباره الفقرة الاولى من المادة الثانية، والفقرة السادسة من المادة الثالثة، والفقرة الثانية من المادة السابعة، وفي بعض نصوصه استخدم مصطلح الوثائق بمفرده، مثل المادتين العاشرة والحادية العاشرة.

(٢) وتتصف بالحقوق العامة، ومن المعلوم ان الحقوق العامة هي الحقوق التي يحكمها القانون العام نظرا لتعلقها بحق السيادة في الجماعة، اما الحقوق الخاصة فهي التي يحكمها القانون الخاص، للمزيد من التفصيل راجع: د. ايمن ابراهيم العشماوي و د. عباس مبروك الغزيري، اهمية الحقوق والحريات العامة في الدولة القانونية، دون دار ومكان النشر، ٢٠١٢، ص ٨. وايضا: د. محمد انس قاسم جعفر، حرية الانسان في كيانه البشري بين الحريات والحقوق العامة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٥٢.

(٣) للمزيد من التفصيل راجع: د. شريف يوسف خاطر، حرية تداول المعلومات بين المنع والاباحة، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٥، ص ١٧ وما بعدها. وايضا: د. يمامة محمد حسن كشكول و د. وائل منذر البياتي، التنظيم الدستوري والقانوني للحق في الحصول على المعلومات، ص ٣، المنشورة على الموقع الالكتروني (تأريخ الزيارة: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=142828>): ٢٠١٩/٦/٢٠

(٤) د. ياسر سيد حسين سيد، الحق الدستوري في الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور (المصري - الفرنسي - الامريكى)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٤٥.

(٥) د. دويب حسين صابر، النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٦—٤٧.

الاعتراف بهضمينيا من خلال دمجها مع الحقوق الاساسية الاخرى، مثل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ في بعض احكامه، مثل احكام المادة (٣٨) التي يضمن المشرع فيها حرية التعبير وحرية الصحافة والاعلام، بان لايمكن تحقيقهم، الا من خلال ضمان هذا الحق. كما على مستوالقوانين العادية، واليوم بلغ عدد الدول التي سنت التشريعات لتضمن ممارسة الحق في الحصول على الوثائق او الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الادارة، الى اكثر من (١٠٥) دولة على مستوى العالم^(١).

ثانيا: يتسم بالعمومية: ويراد بالعمومية هنا لمفهومين، المفهوم الاول: يتصف هذا الحق بالعالمي بانه مضمون عالميا وملزم دوليا في الاعلانات والمواثيق الدولية، اي حق في عموم الدول، بأنه محمية بالقانون الدولي، كما تنص عليه المادة (١٩) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. اما المفهوم الثاني: يرمي هذا الحق الى ان يعد من الحقوق الانسانية الشمولية، التي لا يستغني عنها اي انسان، حيث يعد من العوامل الانسانية المشتركة بين جميع الناس، اي ممارسة هذا الحق يجب ان تكون في متناول الجميع دون تمييز، فيتمتع به المواطنون والاجانب على حد سواء^(٢).

ثالثا: يتسم بالنسبية "حق مقيد": ويقصد بذلك انه ليس حقا مطلقا ولا ثابتا، ليس مطلقا، لأن هناك استثناءات مقبولة على هذا الحق، بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان وموجب تطبيقاته في الدول الديمقراطية^(٣). وقد تبدو هذا لخاصية امرا ضروريا لتحقيق التوازن بين حريات الافراد وبين المصلحة العامة، وخاصة ظهر هذا الحق نتيجة لصراع بين حق العموم في الحصول على الوثائق والمعلومات الادارية، وحق الادارة التي تتمثل في حماية حق الخصوصية للافراد والنظام العام في الدولة وامنها الوطني والعلاقات الدولية، حتى يستفيد منه

(١) احمد علي اللقاني، الحق في الحصول على المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٢٧ وما بعدها.

(٢) د. محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والاداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي، دراسة مقارنة، مركز دراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨، ص ٢٢٧.

(٣) اشرف فتحي الراعي، حق الحصول على المعلومات، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ٢٠١٢، ص ٦٧.

المواطنون والدولة بنفس القدر ولا يخسray منهما في هذه المعادلة بشكل عام⁽¹⁾. لذلك فإن دستور الدولة الذي يعترف بهذا الحق يحيل للمشرع في اغلب الاحيان تحديد نطاق هذه الحريات مراعيًا في ذلك حماية المصلحة العامة من جهة، وحماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد من جهة أخرى، لان تحقيق الشفافية المطلقة في النشاط الاداري صعب بل ومستحيل التحقيق، فكل مجتمع يحتاج في الواقع الى منطقة يمكن ان نطلق عليها منطقة الظل او حيز من السرية حفاظًا على احترام حياة الافراد الخاصة او المصالح العامة العليا، ولكن المهم امام هذا الواقع هو تحقيق الشفافية كمبدأ عام، وحصري قيود ذلك المبدأ في اضييق نطاق نظرا لما قد تحمله من تهديد لحقوق وحرريات الافراد⁽²⁾.

كما ان هذا الحق ليس ثابتاً كونه يتغير من حيث المكان والزمان والنظام السياسي المتبع في كل دولة. اذ يختلف هذا الحق، من مكان لآخر، ومن زمان لآخر، تبعاً للظروف التي مرت بها البلاد. وكما تختلف من نظام سياسي لآخر، كالفرق بين النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي الديكتاتوري تجاه حقوق وحرريات الافراد.

رابعاً: مصحوب بالضمانات الخاصة والحماية القضائية: إضافة إلى الحماية الدستورية والقانونية، يتمتع هذا الحق بحماية ادارية وقضائية أيضاً، حيث اقرت جميع القوانين الحصول على الوثائق والمعلومات بحق مقدمي الطلبات في التظلم امام الجهة الادارية المختصة، وحق الطعن على قرارات رفض الحصول على الوثائق او المعلومات امام القضاء، وقد حددت اغلب القوانين المختصة بالحصول على هذا الحق الجهة القضائية المختصة بنظر الطعون الخاصة بقرارات رفض طلب الحصول على الوثائق والمعلومات، وجعلته من اختصاص القضاء الاداري⁽³⁾.

خامساً: يتسم بمفهومين الايجابية والسلبية "حق ذو طبيعة مزدوجة": يتأثر هذا الوصف تبعاً لمدى التزام الدولة بكفالة ممارسته، فتوصف بالسلبية، حين يترتب التزام سلبي على عاتق

(1) د. احمد على اللقاني، المرجع السابق، ص ١٤.

(2) د. محمد عبدالواحد الجميلي، من السرية الى الشفافية الادارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٧.

(3) عمر محمد سلامة العليوي، حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الاردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ٢٠١١، ص ٧٧.

الدولة، والذي يفرض على السلطات العامة الامتناع عن اتخاذ اي اجراءات تشريعية او ادارية او غيرها للحيلولة دون الحق في الحصول على الوثائق او المعلومات الادارية، واحتكار الوثائق او المعلومات التي بحوزتها وتمنع نشرها الا في اطار الاستثناءات، لان المظهر السلبي يمثل فلسفة الضبط الاداري. بينما توصف بالاجابية، عندما تفرض على الدولة التزامها الايجابي تجاه ضمان حسن ممارستها على اوسع النطاق، وهذا الالتزام بالنسبة للسلطة التشريعية هو اصدار التشريع المختص بتنظيم هذا الحق، وبالنسبة للسلطة الحاكمة والادارة ان تظهر في المرافق العامة والخدمات الايجابية وان توفرها للأفراد ليمارسوا هذا الحق علما حسن وجه، وذلك من اجل ضمان الشفافية والرقابة على اداء السلطات العامة ومحاسبتها عند الانحراف. وبناءً على هذه الخاصية، فالدولة ملزمة ليس فقط بعدم التدخل في الحصول على الوثائق والمعلومات، بل بتسهيل الوصول اليها أيضاً، وتقديم الأدوات القانونية والمادية لتمكين هذا الحق⁽¹⁾.

المطلب الثاني

الخصائص المميزة لحق الحصول على الوثائق الادارية

بالإضافة الى ماتقدم يربا الباحث ان الحق في الحصول على الوثائق الادارية، له مجموعة سمات وخصائص تميزه عن الحق في الحصول على "المعلومات" بشكل عام، فهذه الخصائص تكمن في عدة نقاط: من حيث المفهوم، ومن حيث المضمون والاجراءات، ومن حيث الملحل، ومن حيث تحديد نطاق الكشف، واخيراً من حيث الاثبات:

اولاً: من حيث المفهوم: اصبح من المسلمات ان استخدام اي مصطلح في مجال القانون يجب ان يكون سليماً ومنضبطاً ودقيقاً بحيث يدل على معناه فقط ولا يتعداه الى معنى آخر يختلف عنه⁽²⁾، لكن بخلاف ذلك ما يحدث للتشريعات غالباً في هذا الموضوع من الخلط بين

(1) محمد فوزي الخضر، القضاء والاعلام حرية التعبير بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، ٢٠١٢، ص ٣٥.

(2) عمر موسى جعفر، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية، دون مكان النشر، ٢٠١٥، ص ٣٠، نقله عن: محمود محمد على صبره، اصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٨٨.

"المعلومة" وهي في حقيقتها شيء معنوي، وبين "الوثيقة" وهي الوسط المادي الذي تظهر عليه وفيه المعلومة فيما بعد⁽¹⁾. وسبب هذا الخلط والالتباس حول مقصد المشرع من التشريع يمكن أن يرجع إلى تواجد المفهومين وتنظيمهما في تشريع واحد، وقد يؤدي هذا إلى طغيان أحد المفهومين على الآخر واختلال التوازن الحقوقي بينهما، كذلك قد يؤدي توحيد التشريع إلى صعوبة فهمه وفهم مضامينه بسبب تعقيد المفاهيم وتداخلها، ووفقاً لراي دايفد بانيسار فإن أي قانون يضم الحقين معا يجب أن يفصل الحقين تفصيلاً دقيقاً وشاملاً، كأنهما قانونين منفصلين وهذا لأن كلا الحقين له معاييره الخاصة⁽²⁾.

حيث أن المعلومة - بشكل عام - غنية بكثير من المعاني، وهي النتائج المفيدة التي يتم استخلاصها من معالجة وتنظيم البيانات. وتعرف بأنها: "حقائق عن أي موضوع"، أو "كل ما يعرفه الإنسان عن قضية ما، أو عن حادث"، وبهذا يشمل جميع المعارف النظرية والتطبيقية التي يمكن أن تغير الحالة المعرفية لدى المتلقي⁽³⁾. وبذلك (المعلومات) هي لفظ أكثر شمولاً في معانيه، والتي يتم الحصول عليها مهما كان مصدرها، مثل التقارير أو الملاحظات أو البيانات الصحفية.

أما الوثائق الإدارية فهي الأوعية والوسائط المادية التي تتمسك بها الإدارات ذات الصفة العمومية — التي تسجل عليها المعلومات التي تتصل بنشاطها، وتتضمن معلومات حقيقية وصحيحة — وانها تكون تحت إشراف ورقابة الجهات المعنية الرسمية⁽⁴⁾.

وهكذا وعلى الرغم من أن الوثائق الإدارية تحتوي على معلومات إدارية لكن ليس من الصحيح — وفق رأي الباحث — بأن يندرج مصطلح (الوثائق الإدارية) تحت مفهوم (المعلومات)، بيد أن مصطلح الوثائق الإدارية يشتمل فحواه على المعلومات، بيد أنها تتكون من المكون المادي مع المعلومات التي تتضمن بداخلها، وهذا يعني أن المعلومات بوحدها هي شيء، والمعلومات مع الوعاء التي تحتوي هذه المعلومات شيء آخر. والفرق الأساسي بينهما كما

(1) فهد إبراهيم العسكر، التوثيق الإداري في المملكة العربية السعودية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ٢، السعودية، ١٩٩٥، ص ١٨.

(2) د. أحمد على اللقاني، المرجع السابق، ص ٥٥.

(3) فهد إبراهيم العسكر، المرجع السابق، ص ٩٧٩.

(4) محمد خير، متطلبات نجاح نظام إدارة الوثائق الإلكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

يرى الدكتور عصام احمد البهجي " هو ما يميز المعلومات بانها قد لا تكون شيئاً مادياً حيث انها قد تكون وصفية اي غير كمية، في حين ان الوثائق الادارية هيالشكل المادي الذي تظهر عليه وفيه المعلومة الادارية فيما بعد، وقد يكون هذا الشكل كتابياً او صوتاً او صورة او رسماً او خريطة او وثيقة، وتلك الاشكال تعد مظاهر وصوراً للمعلومات الادارية او وسيط تظهر عليه المعلومة"⁽¹⁾.

ومما تقدم يتبين لنا، بان مصطلح "المعلومات" لا يصح في استخدامه للحصول على الوثائق الادارية، حيث سيوفر عنوان القوانين عادة مضمون وغاية تشريعه. لان مفهوم "المعلومات" هو مفهوم يختلف عن مفهوم "الوثائق الادارية" وكل منهما مستقل عن الآخر، بان تعتبر المعلومة شيئاً غير مادي، تميزه وتستقل عن الشكل المادي الذي تظهره، ولا يتغير باي شكل تقدمها. وبناء على ماسبق من القول، لا تندرج جميع الاعوية المختلفة بعينها(من الاوراق، والكتب، والسجلات، والخرائط، والجداول، والمخطوطات، والصور، والميكروفيلم، واشرطة الفيديو والتسجيلات، والرسوم البيانية الموجودة او المحفوظة في الادارات العامة.. والخ من الاوساط المادية) التي تحتفظ فيها المعلومات الادارية تحت لواء المعلومات، كما نظمها اغلب القوانين⁽²⁾. ومنها قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ في الفقرة (٨) من المادة (١) عرفت المعلومة بانها بيانات شفوية او مكتوبة او سجلات او احصائيات او وثائق مكتوبة او مصورة او مسجلة او مخزونة الكترونياً او بأية طريقة اخرى. وبالتاليربط مفهوم المعلومات بالأوعية التي تخزن فيها من قبل المشرع الكوردستاني — حسب تقديرنا — يعد خروجاً صريحاً عن المفهوم المتفق عليه للوثائق، باعتبارها الاوعية او الوسائط التي تحمل هذه المعلومات، كما يعد خروجاً عن مفهوم المعلومات باعتباره البيانات والحقائق دون الكيان المادي الذي سجل عليه تلك البيانات والحقائق. وعلى هذا الاساس، من الاجدر ان يتم التعريف بهذا الشكل "البيانات الشفوية او المكتوبة الموجودة والمدرجة في سجلات او احصائيات او غيرها من الاوعية والوسائط المادية".

(1) د. عصام احمد البهجي، دور الشفافية في تحقيق العدالة والنزاهة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٦، ص ٤٤—٤٥.

(2) د. عصام احمد البهجي، المرجع السابق، ص ٤٣—٤٤.

ومن هذا المنطلق سميننا بحثنا هذا بعنوان "الحق في الحصول على الوثائق الادارية"، لأنه هذا المسمى يتفق مع طبيعة هذا الحق ومضمونه، وليزيل كل لبس او اشتباه، قد يقود الالاعتقاد بان المقصود بهذا الحق هو الحصول على "المعلومة" فقط دون "الوثيقة" بذاتها، بل المقصود به هو الحصول على الوثائق الادارية المتضمنة للمعلومات الادارية — منح حق الحصول على الوثائق بعينها وليس المعلومات فقط — بان قيمة وجدوى هذا الحق سوف تقل بدرجة كبيرة اذا اقتصر الامر على مجرد الحصول على المعلومات. وكما استعمل مصطلح "الوثائق الادارية" بدلا من مصطلحات "الوثائق الرسمية او الوثائق الحكومية" بغرض توحيد المصطلحات من جانب، وبان يشمل الادارات العامة والخاصة، حيث تخضع اغلب القوانين المتعلقة بهذا الحق الادارات الخاصة للالتزام بالشفافية، في حدود ما تتعلق اعمالها بالمرافق العامة والصالح العام، من جانب آخر.

ثانيا: من حيث المضمون والاجراءات: توجد طريقتان رئيسيتان يمكن من خلالهما وصول المواطنين والهيئات الى المعلومات والبيانات والحقائق التي تحتفظ بها الهيئات العامة، الطريقة الاولى عندما تقوم الحكومة او الهيئات العامة بالافصاح عن المعلومات دون طلب، وهو حق الوصول العام للمعلومات المتعلقة بالشأن العام عن طريق استخدام وسائل مختلفة، كالمعلومات المتعلقة بتعداد السكان او بنسبة الامية او بانتشار مرض معين او حدوث كوارث معينة، وخاصة المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات التي تخص الجمهور، كالمعلومات المالية مثلا، وتسمى بـ "الافصاح الاستباقي او الطوعي"⁽¹⁾. والثانية عندما يقوم الافراد او الهيئات بتقديم طلب للحصول على الوثائق الادارية التي تتعلق بالصالح العام، او تمس شخصا معين كما هو الحال في حق شخص معين في معرفة اسباب رفض طلبه في نقل من مكان لآخر كموظف عام، وحق الشخص في معرفة اسباب رفض الجهة الادارية في منحه رخصة بناء لارض يمتلكها او رفضها منحه رخصة قيادة سيارة خاصة او غير ذلك من الوثائق التي تحتفظ

(1) للمزيد حول نموذج ونوعية المعلومات التي تكون محل الافصاح الاستباقي، يراجع: زعباط الطاهر، حق المواطن في الوصول الى المعلومة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة قاصدي مبراج، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٧٥ وما بعدها. وايضا: د. ماجد عثمان و د. احمد درويش ود. حنان جرجس، حالة المعلومات في مصر نحو تفعيل الحق الدستوري، المركز المصري لبحوث الرأي العام، ٢٠١٥، ص ٣٦ وما بعدها.

بها الادارة المتعلقة بالخدمة العامة، وتسمى هذه الحالة بـ "الافصاح التفاعلي" او حق الحصول الشخصي للوثائق والمعلومات⁽¹⁾.

وبهذا يمكن القول بان معطيات هذا الحق (الحصول على الوثائق او المعلومات) بشكل عام، تنقسم الى شكلين رئيسيين⁽²⁾:

١: الافصاح او النشر الاستباقي للمعلومات: فهذا الحق يعني ان المؤسسات تنشر ما لديها من بيانات ومعلومات وقرارات تتخذ في المؤسسة للمواطنين والمجموعات الاجتماعية، وغالباً عن طريق الوسائل المختلفة، مثل: الاعلام بشكل عام، او الصحف الرسمية، او لوحات الاعلانات العامة، او المواقع الالكترونية الخاصة بمؤسسة، او الاجتماعات العامة المفتوحة امام الجمهور، او.. الخ. وهو من حق العموم او حق الجمهور ككتلة للوصول — عادة دون الحصول — بالمعلومات، لعلمه بما حدث في البلاد، وهو حق ذات طبيعة صحفية على حد ما، كما يعرف الدكتور اشرف رمضان عبدالحميد الحق في الحصول على المعلومات بتمكين الصحفي من مصادر الاخبار والمعلومات والاحصاءات، والاستفسار عنها، والاطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة⁽³⁾. ويمكن ان تجتمع جميع هذه الاشكال — وفق تقدير الباحث — تحت عنوان "الحق في الحصول على المعلومات".

٢: الافصاح التفاعلي: كمبدأ الزام الادارة بإمداد الكافة مباشرةً دون وسيط وعلى قدم المساواة بالوثائق والمستندات الادارية، بناءً على طلب وتطبيقاً للاجراءات المعنية لذلك فهو حق ذو طبيعة ادارية وقانونية اكثر، والتعبير الدقيق له — حسب تقديرنا — هو "الحق في الحصول على الوثائق الادارية".

ثالثاً: من حيث المحل: مسألة تحديد محل الحق او نطاق حق الافراد في الحصول على الاعمال والانشطة الحكومية المتعلقة بالشؤون العامة، من المسائل الجديدة التي يجب ان

(1) مارينا عادل، ومنة جمال، ورضوي احمد، آليات اتاحة وتداول المعلومات، دراسة مقارنة، مركز دعم تقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٧ وما بعدها.

(2) توي مندو و وليد حسني زهرة، دليل ارشادي لتطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في المؤسسات العامة، مركز حماية وحرية الصحفيين، الاردن، ٢٠١٥، ص ١٢٩.

(3) حمدي حمودة، حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والاعلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠.

يعالجها القانون المنظم لهذا الحق، وفي هذا الصدد نجد ان هناك تفاوتاً كبيراً بين القوانين المصدقة لهذه الفكرة، بان تستخدم بعضها مصطلح "المعلومات" كنطاق لهذا الحق، كما هو في قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان — العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، وتعتبر الوثيقة جزءاً منها^(١). واستخدم البعض الآخر مصطلح "الوثائق الادارية" لتحديد محل هذا الحق، كما هو في القانون رقم ٧٥٣ — ١٧٨ الصادر في ١٧ يوليو ١٩٧٨ الفرنسي المعدل لمختص بـ "الحق في الحصول على الوثائق الادارية". وهذا الخلط من شأنه ان يقود الى التساؤل حول محل هذه القوانين، فهل يرد هذا الحق على المعلومات او على الوثائق التي تحتوي هذه المعلومات؟

وللرد على هذا التساؤل، بداية نود ان نشير الى النهج المعتاد على تنظيم الحقيين في قانون واحد، ويشمل نطاقه الموضوعي كلا من المعلومات والوثائق كالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ المذكور اعلاه، وفي نوع من هذه الحالة — اي التفريد التشريعي لحقين — يرى البعض ان مصطلح المعلومات كان ادق واشمل من مصطلح "الوثائق" لتحديده كنطاق هذا الحق، لان الوثائق ماهي الاوعية تحتوي على المعلومات، وهي لا تصف المعلومات التي تحتويها بقدر ما تصف الشكل الذي تتخذه تلك المعلومات، كما ان مفهوم المعلومات اوسع نطاقاً بانها تشمل البيانات او المعلومات الشفوية في حين يستبعده من مفهوم الوثائق الادارية، لانها لا تتخذ شكلاً مادياً، وبهذا حصر نطاق المعلومات الخاضعة لقاعدة الكشف بـ "الوثائق الادارية"، وقد يخلق بعض الثغرات في تطبيق مبدأ الشفافية الحكومية، وخاصة المعلومات التي قد نقلت شفاهة او المتداولة في اجتماع معين، كما ان ربط نطاق هذا الحق بوسائل او طرق معينة لحفظ المعلومات، يصر الى تعديل القانون كلما برزت وسائل تقنية حديثة. وتأسيساً على هذا المبررات

^(١) اتجه المشرع العراقي باولى خطواته نحو تشريع قانون لتنظيم الحق في الحصول على المعلومة المتمثل بمسودة لهذا القانون، وهي تنتظر العرض امام مجلس النواب العراقي لقراءتها والتصويت عليها، ومن الاشكاليات الواردة في المشروع ما يرتبط بتعريف "المعلومة" كمحل لهذا الحق، حيث جعلتها المسودة مقتصرة على "المعلومة" دون ذكر الوثائق، لذلك، يمكن هذا الفكرة أن تصبح وسيلة بيد الإدارة لحماية وثائقها من الرقابة الشعبية، ومن السلطة التشريعية أو القضائية، وبهذا قد وردت معظم الوثائق المستبعدة من الحصول عليها تقع ضمن هذا الإستثناء.. يراجع في ذلك: مشروع قانون الحصول على المعلومات في العراق، وللتفصيل حول هذا المشروع يراجع: د. يمامة محمد حسن كشكول و د. وائل منذر البياتي، المرجع السابق، ص ٦ وما بعدها.

يرى هذا الجانب من الفقه القانونيان النطاق النموذجي لقاعدة الكشف يجب ان يحدد بـ "المعلومات" وليس "الوثائق"^(١).

لكن مع تقديرنا لل حجج التي استند اليها اصحاب هذا الرأي، تبين لنا ان تبريراتهم لا تعد سببا سليما لعدم تحديد الوثائق الادارية بمحل قاعدة الكشف او نطاق القانون الوحد المنظم لهذا الحق، فبالنسبة للمبرر الاول، والقول بان الوثائق ماهي الاوعية للمعلومات، قول يجافي حقيقة الامور ومنطقيتها، لانها يعرف احد الاوعية او الوسائط المفرغة بالوثائق الادارية، بل الوثائق الادارية هي الوسيط المادي مع المعلومات او الحقائق او الافكار التي تتضمن بداخلها، وفق ماشير اليه في المعنى اللغوي والاصطلاحي للوثيقة، وما دام المعلومة شيء غير مادي ومعنوي، بانها بحاجة الى شيء مادي حتى يظهر العيان، وهذا الشيء المادي هو الوثائق الادارية بكل انواعها، فالحصول على الوثيقة الادارية يعني الحصول على المعلومة الموجودة فيها. وبالنسبة للمبرر الثاني، والقول بان مفهوم المعلومات اوسع نطاقا من مفهوم الوثائق الادارية، فمن الصحيح ان مفهوم الوثائق الادارية ينحصر نطاقه في المعلومات الادارية المسجلة على الكيان المادي، لكن الكيان المادي يشمل جميع الاوعية والوسائط التي تسجل عليها المعلومات بصرف النظر عن شكلها المادي او خصائصها المادية، ولذلك تشمل دلالة الوثائق الادارية جميع انواع المعلومات المخترنة والمسجلة والمحفوظة، عد الحالة الوحيدة وهي المعلومات الشفوية، وتشمل في اغلب النظم القانونية المنظمة لها جميع ادوات تخزين المعلومات المتعارف عليها في الوقت الحاضر، وتلك التي ستحدث في المستقبل^(٢).

بالإضافة الى ان التشريعات المنظمة لحق الحصول على الوثائق الادارية عالجت مسألة البيانات او المعلومات الشفوية بان تنص على حق كل شخص في تحديد الشكل الذي يريد الحصول من خلاله على المعلومات وباي ادوات يملكها بشرط الا تلحق ضررا بالوثائق الاصلية، كالقانون ١٧ يوليو ١٩٧٨ الفرنسي المعدل، وبهذا بإمكان طالب المعلومة ان يكتفى بالحصول على المعلومة شفويا وليس مكتوبا^(٣). هذا إضافة الى ان تحديد "المعلومات"

(١) عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٥٢٧ وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٦٠.

(٣) مارينا عادل، ومنة جمال، المرجع السابق، ص ٧ وما بعدها.

بمفهومها الدقيق بعنوان ومحل ممارسة هذا الحق، من شأنه ان يقود الى نتائج معاكسة بان يضع المكون المادي الذي يحتوي معلومة تحت طائلة مفهوم المعلومات تحت مبرر تفسير واسع لمصطلح المعلومات، كما فعل غالبية قوانين الحصول على المعلومات التي تضع الوثائق بعينها في تعريف المعلومات، وهو امر قابل للنقد، وليس له تبرير الا مجرد التجاوز في التعبير في اصطلاح لفظ "المعلومات"، بان هناك اختلافا جوهريا بين مفهوم المعلومات وبين مفهوم الوثائق، وفقاً لما رأينا فيما سبق.

والنتيجة المترتبة على كل ما سبق بشأن محل حق الافراد في الحصول على الاعمال والانشطة الحكومية المتعلقة بالشأن العام — وفقاً لما يراه الباحث — ان محل هذا الحق امان يقوم على "الوثائق الادارية — او الرسمية او العامة كما يسميها البعض — المتضمنة للمعلومات الادارية وهي المعلومات التي تعكس الممارسات والاعمال الادارية بحوزة الادارات العامة على شكل قرارات ادارية، وتعاميم، وخطابات، وانظمة، ونحوها، ويشار اليها بالوثائق الادارية، التي تنتج في اوعية مختلفة كالورق، والافلام، والاشربة، والشرائح، والاقراص الضوئية.. وغيرها من الاوساط المادية، او بحوزة الادارات الخاصة والمتصلة بالمرفق العام. وفي هذه الحالة من الافضل ان يسمى هذا الحق بـ "حق الحصول على الوثائق الادارية". واما ان يقوم على "المعلومات"، ويجب في هذه الحالة ان يستخدم لهذا الحق عنوان "الحق في الحصول على المعلومات" المتمثل بحق الافراد في المعلومة بشكل عام، وذلك من خلال نشر هذا المعلومات من المنافذ الالكترونية لكل مؤسسة وتحديثها باستمرار، او نشر تقرير في احدى وسائل الاعلام تلقائيا للجمهور، او حتى عن طريق النصح والارشادات الشفهية، كإعلام الطبيب للمريض بالمرض الذي يعاني منه، وبطبيعة العلاج — فعالية العلاج وفرص الشفاء — واعلامه بالمضاعفات السلبية المرتبطة بالعلاج، والاثار التي ستتخلف عنه، او العملية الجراحية التي تستوجبها حالة المريض والغاية التي يهدف الى تحقيقها، مثلا. لانه قد ترد المعلومات التي تعد محلا للشفافية في صورة معلومات تتعلق ببورصة الاوراق المالية او تتعلق بسلعة استهلاكية او تتعلق بالعلاج الطبي، او تتعلق بعقد من العقود، او اي معلومات اخرى بحوزة الادارة.

رابعاً: من حيث تحديد نطاق قاعدة الكشف: ففي حق الحصول على المعلومات نحن امام اشكالية تحديد نطاق الالتزام بتقديم البيانات والمعلومات — تقدير حجم ومقدار وكم هذه المعلومات والبيانات المطلوب الادلاء بها — التي تعد محلاً للشفافية على عاتق الادارة او المؤسسة.

حيث يؤيد الباحث في هذا الصدد رأي د. سامي الطوخي بان "الافصاح الاستباقي" يشكل فقط جزءاً من مفهوم الشفافية، التي تسمى بـ "العلانية" المتمثلة بالاتاحة الجزئية التي تسمح بها الادارة لفرد او مجموعة من الافراد، او حتى للجمهور كافة، في معرفة معلومات او حقائق عن جزء او مرحلة فقط من النشاط او عملها الاداري، بناء على قانون او بمحض ارادتها وسلطاتها التقديرية المطلقة، كما تقتصر على حق الوصول الى هذا الجزء من المعلومات دون الحصول عليها. وفي مثل هذه الحالة كشفت الادارة عن هذا الجزء بمحض ارادتها وسلطاتها التقديرية المطلقة، اي إظهار رغبتها في الاخذ بالعلانية والنشر عن الجزء الذي تريده، بدون مبرر منطقي وعقلي لعدم كشف باقي اجزاء انشطتها واعمالها. ولهذا فان الافصاح عن المعلومة أو اتاحتها وحده لا يمكن ان يتساوى او يرقى لكامل مضمون مبدأ الشفافية المتمثل بالاتاحة الكاملة غير المكلفة للوثائق والملفات والسجلات والمستندات الادارية كاصل عام للمواطن والصحفي على قدم المساواة⁽¹⁾.

وقد يضع المشرع مصطلح العلانية ولا يضع اي ضوابط لاعماله ونكون بهذا امام مصطلح خال من المعنى، ولعل من ابرز الامثلة — التي يمكن ان تساق في هذا الصدد — ما تقر في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بعلانية جلسات البرلمان، حيث تنص المادة (٥٣/اولا) بان: "تكون جلسات مجلس النواب علنية الا اذا ارتأى لضرورة خلاف ذلك. ثانياً: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبة". غير ان هذه العلانية المذكورة لا تعني خروجاً على مبدأ السرية لانها لا تقرر حقاً عاماً للجمهور في حضور تلك الجلسات والوقوف على مجرياتهما والاحاطة سلفاً بمحاضر اعمالها وما يصدر عنها من قرارات، وان كان يجوز للمجلس

(1) د. سامي الطوخي، الشفافية في ادارة الشؤون العامة الطريق للتنمية والاصلاح الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٨٣ وما بعدها.

الاعمال والانشطة من السرية. في حين انه لا يتصور وقوع هذه الحالة عند طلب الوثيقة الادارية، لان المعلومات الادارية المطلوبة محصورة بالمعلومات المسجلة على المكون المادي للوثيقة. خامسا: من حيث الاثبات: بعد ان تبين لنا ان الحق في الحصول على المعلومات هو حق معنوي، بان المعلومة شيء غير مادي ومعنوي، والحق في الحصول على الوثائق الادارية يمتزج بين الحق المعنوي والحق المادي المتمثل بالوسيط المكون للمعلومة، نستطيع ان نقول ايضا هناك اختلاف بينهما كوسيلة للاثبات، بان الوثائق المكتوبة اذ لها الصفة القانونية — ما تحتوى العمل القانوني كالبيع والهبة او قرارات التعيين، او واقعة قانونية تترتب عليها آثار ونتائج قانونية كالميلاد والزواج والوفاة مثلا، اذ يمكن ان يلتجأ اليها امام القضاء، ومن الصحيح انه يمكن للقضاء ان يكتفي بالشهادة الشفوية دون الاعتماد على الوثيقة المكتوبة، ولكنهما يقول د. محمود عباس حمودة: كلما زاد الاعتماد على الوثائق المكتوبة كان ذلك دليلا على تقدم النظم القانونية والحضارة في الدولة، وكما يقول ايضا "الكتابة تفوق الشهادة والكلام ينسى وتبقى الكتابة"⁽¹⁾. لذلك وبناء على ما سبق من القول، يرى الباحث ان تضمين حق المواطن في الحصول على الوثائق والمستندات الادارية، يمكن ان يشكل ضمانا هاما لتقوية وتفعيل الرقابة الشعبية على تصرفات الادارة، وبالتالي تقوية رقابة القضاء على اعمال الادارة.

وحتى في المجال الدولي، يؤكد المجلس الدولي للارشيف ICA⁽²⁾، في البند (٦) من مبادئ اتاحة الوثائق الصادرة عن المجلس، على دور الوثائق الارشيفية في إثبات ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان⁽³⁾، ومما لا شك فيه ان الوثائق والمستندات الحكومية لها دور في اثبات الاصول — الانساب العائلية — لامور تتعلق بالحصول على الجنسية او اثبات ملكية اصول موروثه

(1) د. محمود عباس حمودة، المفهوم العلمي للوثائق والتوثيق، مقال في حولية كلية الانسانيات بجامعة قطر، العدد الاول، ١٩٧٩، ص ٢٢٣.

(2) منظمة غير حكومية دولية غير ربحية تهتم بالارشيفات وتتوجه الى الارشيفيين في العالم اجمع، وقد تأسست عام ١٩٤٨ ويوجد مقرها بالعاصمة الفرنسية باريس، يهدف الى تطوير التصرف والاطلاع على الوثائق والارشيفات في العالم. يراجع: اماني محمد عبدالعزيز محمد، ترجمة مبادئ اتاحة الوثائق اعتمدته الجمعية العمومية السنوية للمجلس الدولي للارشيف، ٢٠١٢، ص ٧، على الرابط الآتي (تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/٤/١٥): <https://www.ica.org>

(3) اماني محمد عبدالعزيز محمد، المرجع السابق، ص ٧.

او مكتسبة، كما تمثل دليلا على أحقية الافراد المنتزعة ملكياتهم للممتلكات، وحتى للاثبات في الحل السلمي للنزاعات الحدودية بين الدول^(١).

ومن كل ماسبق يتبين لنا ان (الحق في الحصول على الوثائق الادارية) يستقل ويختلف عن (الحق في الحصول — او الوصول — الى المعلومات)، واختلاف التشريعات المختصة بشأن تسمية هذا الحق في الانظمة المختلفة، هو اعتراف ضمني و دليل على ان الحقين ليسا نفس الشيء، وان بعض النصوص الدستورية او القانونية عملت بهذا الاختلاف وذكرت "حق الحصول على الوثائق" بجانب "حق الحصول على المعلومات". فعلى مستوى الدساتير كالدستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤^(٢)، وعلى مستوى القانون العادي قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان — العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، في كثير من موادها، كما سنرى.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من اقرار ان المعلومة — سواء المعلومات العامة او المعلومات الادارية — هي المحل الذي ترد عليه الشفافية وبالتالي يرد عليه هذا الحق بشكل عام، باعتبار ان وظيفة المعلومة هي نقل المعارف او الافكار او الحقائق، حان الوقت لانتهاء احتواء احد المفهومين "الوثائق الادارية" و "المعلومات" تحت ستار آخر، ولعل افضل آليات التطبيق — وفق ما رأى الباحث — لتحقيق التوازن بين مفهوم الحقين، وضمان تطبيقهما، ولسد الاشكالية التي اشرنا اليها، هي الفصل بينهما تشريعا، وتقديم نموذج تشريعي منفصلين لتنظيم الحقين، بان ينظم القانون المختص بـ "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" المتمثل عن حق الاشخاص للحصول على نسخة من الوثائق الادارية، فضلا عن تنظيم "الحق في الحصول على المعلومات" المتمثل في حق العموم في الحصول على المعلومات التي لدى مؤسسات الدولة، واذا جمعناهما في تشريع واحد، فيجب حينئذ ان يفصلا لحقان تفصيلا دقيقاً وشاملاً.

(١) مصطفى شوقي، الطريق الى الوثائق اشكاليات الوصول والاتاحة للوثائق القومية في مصر (دار الوثائق القومية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، دون مكان وسنة النشر، ص ١٢—١٣.

(٢) يراجع المادة (٦٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.

المبحث الثاني

ماهية الحق في الحصول على الوثائق الادارية

سنتناول في هذا المبحث تعريف الحق في الحصول على الوثائق الادارية في المطلب الاول، ثم نتصدى بعد ذلك لبيان الطبيعة القانونية لهذا الحق في المطلب الثاني.

المطلب الاول

تعريف الحق في الحصول على الوثائق الادارية

لأجل الوصول الى تعريف الحق في الحصول على الوثائق الادارية، وبعد انعرضنا جملة من الخصائص المشتركة والمتميزة لهذا الحق مع ما يتشابهه معه، لابد من تحليل مفردة "الحصول" بداية، حتى تكون الصورة واضحة تجاه ادراك القيمة الفعلية لهذا المفهوم "الحق في الحصول على الوثائق الادارية".

ويعنى بمصطلح (الحصول) التملك والحيازة و حرية التصرف علي شيء مطلوب بعينه^(١)، وهذا بدوره يختلف عن باقي المصطلحات المشابهة له، مثلا: "الحق في الاطلاع" ويعني به وضع الوثائق غير المحظورة في متناول القراء في مكان حفظها دون الحصول على نسخة مصورة^(٢)، والاطلاع خارج مكان الحفظ يسمى بالاعارة^(٣)، و"الحق في الاتاحة" وهي توافر الوثائق للاطلاع، بناء على الترخيص القانوني ووجود وسائل اليجاد^(٤)، و"الحق في التداول" ويعني عملية ضبط حركة الملفات والوثائق من مكان حفظها المؤقت الى مكان حفظها النهائي لتنظيم عملية الاطلاع

^(١) استخدم المشرع في اقليم كردستان — العراق كلا المصطلحين (الإطلاع والحصول) معا، وذلك في المادة الرابعة من القانون حق الحصول على المعلومات في إقليم كردستان — العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣.

^(٢) سلامة عمر سلامة معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، دراسة ميدانية، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦، ص ٤٩.

^(٣) سلوى علي ميلاد، قاموس مصطلحات الوثائق والارشيف (عربي - فرنسي - انجليزي)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٧ و١١١. واحمد بودوشة، التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الارشيف الوطني، مجلة المكتبات والمعلومات، م ٢، ع ٣، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٠٤—١٠٥.

^(٤) اماني محمد عبدالعزيز، المرجع السابق، ص ١٦.

عليها و اعارتها و نسخها^(١)، و "الحق في الافصاح" هو توفير المعلومات و جعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب و التفتح^(٢).

و تأسيساً على ذلك يتبين لنا ان دلالة الحصول على الحق في الوثائق الادارية، تختلف مع باقي التسميات الاخرى لهذا (الحق) المتمثل بالوصول فقط دون الحصول عليها، اما الحصول فهو التملك على وفق ما اشير اليه في المعنى اللغوي و الاصطلاحي لهذه المفردة، و بهذا "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" هو الحق القانوني المتمثل في اعادة الوثائق بعينها، و الا فسيطل الغرض من الحق في الحصول و من هنا نصل الى المصطلح الحديث و القريب من الحصول^(٣). لذا من الخطأ ان يطلب الاعلاميون و عامة الناس حقهم في المعلومات او الوثائق، بقانون حق الوصول او الاطلاع و أي من المصطلحات المتشابهة في المعنى، و الكلمة الدقيقة لضمان تطبيق هذا الحق هي استخدام كلمة "الحصول" فحينما يقال حصل المرء على الشيء اي انه اصبح بحوزته او ملكه، و لا يعني فعل الوصول الى الشيء بل انه اصبح بحوزته، مثلاً الصحفيون و الاعلاميون بحاجة للاحتفاظ بالوثيقة كمصدر للمعلومة، فلا يكفي الاطلاع عليها ان كثيرا من الصحفيين يضطرون لظهور هذه الوثائق لاثبات دقة معلوماتهم المنشورة و صدقهم^(٤).

و فيما يتعلق بتعريف حق الحصول على الوثائق الادارية، لم نلاحظ في المصادر و المراجع الفقهية اي تعريف خاص له، و السبب في ذلك يرجع برأينا الى حداثة الحق و اوعده كجزء تابع لحق الحصول على المعلومات من قبل اغلب التشريعات و الدراسات المتعلقة بالموضوع. غير ان الخصائص العديدة التي يشترك بها هذا الحق مع الحق في الحصول على المعلومات، توضح لنا مدى صعوبة ايجاد تعريف، يشتمل على عناصره الاساسية و ماهيته جامعاً مانعاً.

و مع ذلك و برأينا المتواضع فإن هذا الحق له ذاتيته المستقلة وفقاً لما تناولناه مسبقاً، و بناء على ما توافقنا عليه احدث احكام التشريعات المقارنة، كقانون ١٧ يوليو ١٩٧٨ الفرنسي المعدل،

(١) باتريسيا البدوي، انطوان صليبا، دليلك الى تنظيم الوثائق و حفظها في الادارة العامة، ط ٣، مطبعة رعيدي، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ١٩.

(٢) د. عصام احمد البهجي، المرجع السابق، ص ٦١.

(٣) اماني محمد عبدالعزيز، المرجع السابق، ص ١٧.

(٤) عبد الملك علي محسن، المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٢٣٥-٢٣٦.

وقانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كوردستان — العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣. يمكن ان طرح تعريفاً مناسباً له، بكونه: (حق الاشخاص، الطبيعية والمعنوية، في الحصول على جميع الوثائق ذات الصلة العمومية التي تنتجها او تتلقاها المؤسسات العامة والخاصة التي تدير مرفقاً عاماً، دون حاجة لمبرر او مصلحة، بناء على طلب او من تلقاء ذات المؤسسة. وتلتزم الجهات المطالبة تلبية تلك الطلبات إلا في حالات مستثناة بنصوص قانونية صريحة).

وباستقراء هذا التعريف المختصر للحق يمكن لنا ان نشير الى عناصر الحق والتي تتفق مع السمات الاساسية له، ومع المعايير الدولية:

١- العنصر الشخصي: يقصد بالعنصر الشخصي هنا تحديد اطراف هذا الحق، من اولئك الذين يتمتعون بهذا الحق او الجهة المستفيدة. واولئك الذين يخضعون لاحكام الكشف عن المعلومات او الجهة الخاضعة له. حيث انه حدد تعريف الجهة المستفيدة، بـ "الاشخاص"^(١)، وبهذا يتميز التعريف بانه يعطي هذا الحق للجميع سواء اكانوا اشخاصاً طبيعيين او معنويين، وبغض النظر عن الجنسية، وبهذا لا يقتصر هذا الحق على حاملي الجنسية والمقيمين في الدولة، او على طائفة معينة كالصحفيين والعاملين في ساحة الاعلام فقط.

وبالنسبة للجهات الخاضعة لهذا الالتزام، جميع المؤسسات العامة والخاصة ذات النفع العام تكون خاضعة للالتزام بالشفافية وفق هذا التعريف، ويتضح ذلك من عبارة "المؤسسات العامة والخاصة التي تدير مرفقاً عاماً"، وعليه تلتزم تلك الجهات بأن تلبية طلبات الاشخاص للحصول على الوثائق، الا في الحالات المستثناة بنصوص قانونية صريحة تقدر تلك الجهات ان تمتنع عن تلبية طلبات الحصول على وثائق معينة.

ومن الجدير بالذكر، ان نطاق الهيئات الخاضعة لقاعدة الكشف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق مبدأ الشفافية في الاعمال الحكومية، وهي بذاتها تكون الهدف الأساسي لقوانين الحق في الحصول على الوثائق الإدارية. فكلما إتسع نطاقه، أصبح تحقيق مبدأ الشفافية أكثر شمولاً، وعلى العكس من ذلك، فكلما ضاق نطاقه ازداد نطاق تعميم مبدأ الشفافية، والقاعدة

(١) حيث يلاحظ ان مفهوم الشخص في مجال الفلسفة والاخلاق وعلم النفس يرادف الانسان، اما في مجال القانون فيرادف الشخص الطبيعي (الانسان) والشخص المعنوي.. آرام محمد صالح سعيد، المكتبة القانونية بين النظرية والتطبيق في القانون المدني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٥٠.

المستخدمة تقليدياً لتحديد هذا النطاق تتركز بالدرجة الأولى على الهيئات التنفيذية بما تضمنه من وزارات أو وكالات على المستوى الوطني، وما يتصل بها من هيئات محلية، لكن الإتجاهات الحديثة تميل إلى توسيع نطاق الملتمزين بالشفافية ليشمل كافة الهيئات العامة، بما في ذلك جميع فروع ومستويات الحكومة التي تشمل الحكومة المحلية، بالإضافة إلى شركات القطاع العام، وهيئات القطاع الخاص التي تقوم بأداء منافع عامة والهيئات الخاصة التي لاتقوم بأداء منافع عامة التي تمتلك الوثائق لمصالح العامة، كاليئة والصحة، أو يمكن ان تكون ضرورية لممارسة أو حماية أي حق⁽¹⁾.

وباستقراء عبارات "دون حاجة لمبرر او مصلحة، بناء على طلب او من تلقاء ذات المؤسسة"، نجد ان طلب الحصول حسب هذا التعريفاً يحتاج الى ابداء مبررات اثناء تقديم الطلب، حتى لاتكون وسيلة بيد الادارة لرفض تقديم الوثائق المكتوبة، ولاتأخير والتكؤ في تمكين الطالب من الحصول عليها بحجة انه ليس له مصلحة في طلبه، وكما لم تغفل آلية الحصول على الوثائق، وتكون بناء على طلب او بناء على النشر التلقائي بمبادرة الهيئات الخاضعة بمقتضى القانون المختص له.

٢- العنصر الموضوعي: ويقصد بالعنصر الموضوعي تحديد نطاق المعلومات الخاضعة لقاعدة الكشف او محل هذا الحق المتمثل بالشروط المتعلقة بالوثائق الادارية الخاضعة لنطاق الكشف، والاستثناءات الواردة عليها. حيث اعتبر التعريف ان حق الاشخاص ينصب على "جميع الوثائق ذات الصلة العمومية"، وبهذا تشمل كافة الوثائق التي تحوزها الادارة او المؤسسات في الدولة المتعلقة بالصالح العام، ما لم تكن تدعو السرية الى عدم الكشف عنها، ايا كانت شكلها، او كيفية صنعها، كما لم يغفل التعريف القيود الواردة على هذا الحق، وهي التي تتعلق بالاستثناءات التي ترد على الحق بنصوص قانونية صريحة.

٣- طبيعة علاقة الوثيقة بالسلطة: اوضح التعريف علاقة الادارة بالوثيقة بعبارة "تنتجها او تتلقاها"، على اساس حيازة الادارة للوثيقة وليست الملكية لها، وبناء على هذا فمجرد حيازة

(1) عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٤٧٦—٤٧٧.

المؤسسة للوثيقة — اي سواء تنشأها بنفسها او قد تستخدم وتحفظ بوثائق انشئت من قبل إدارة اخرى — تكفي لخضوعها للاحكام المختصة بهذا الحق.

٤- الحماية القانونية: يهدف هذا العنصر الى حماية وضمان هذا الحق، واقوى وسيلة لضمان هذا الحق هي تنظيمه بقانون، سواء بتشريع دستوري او بتشريع عادي، والجدير بالذكر هنا، ان هذه الحماية القانونية ليست عنصرا تكوينيا لقيام هذا الحق بل تكون ضمانا لتنفيذه، لان هذا الحق هو حق لاصق بشخص الانسان والقانون الخاص به ليس الا تيسيرا للحصول عليه. وسبق ان اشرنا الى ان هذا الحق لا ينفذ بذاته، بل يطلب تدخلا ايجابيا من الدولة وفقا لامكاناتها الاقتصادية. الأمر الذي يؤكد على ضرورة تدخل المشرع باصدار تشريع مختص بقصد تمكين الجمهور للحصول على كافة الوثائق الادارية غير المحظورة، وبالتالي، يخرج مفهوم هذا الحق من الدائرة او من النطاق الاخلاقي او الفلسفي ويدخل في دائرة القانون، حتى يكون محميا قانوناً، وبذلك اذا تم الاعتداء عليه، توجد القاعدة القانونية التي يمكن لطالب الوثيقة اللجوء اليها لوضع هذا الحق موضع التنفيذ، فتسمية الشيء بـ (حق) امر غير كاف اذا لم يكن هناك قانون يحميه من الاعتداء، وهذه الحماية تتجسد من خلال تجريم الاعتداء على هذا الحق، او من خلال الحق فيالدعوى القضائية التي يرفعها صاحب الحق. كما يجمع الفقه الدستوري الغربي على ان الحقوق والحريات لا وجود لها الا في الدولة القانونية والتي يسود فيها مبدأ المشروعية وتلتزم فيها السلطات الثلاث بالدستور والقانون^(١).

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للحق في الحصول على الوثائق الادارية

اختلفت الآراء حول طبيعة هذا الحق^(٢)، فهناك أربعة آراء أساسية، وسنتناولها على النحو

الآتي:

(١) د. مها علي احسان العزاوي، الحقوق والحريات السياسية، دراسة مقارنة مع الدساتير العربية والدساتير الغربية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٦، ص ٤٣.

(٢) ويرى الدكتور سحر محمد نجيب، ان اختلاف التقسيمات الفقهية للحقوق التقليدية، يعد مسألة شكلية فقط، لان هذه التقسيمات ليست لها قيمة قانونية وليس لها تأثير على قيمة او مضمون الحقوق الداخلة في

الرأي الاول: من الحقوق المدنية⁽¹⁾: يرى اصحاب هذا الرأي ان حق الحصول على الوثائق والمعلومات ليس حقاً مستقلاً بذاته، بل يكون كأحد الحقوق المتفرعة عن حرية الرأي والتعبير، باعتباره مدخلا لحرية التعبير، ومن مفترضاته ولوازمه، وبالتالي وجباةباره من الحقوق المدنية التي تعد حقوقاً فردية لصيقة بالانسان في الاصل، وهذه من حيث المبدأ لا تفرض على الدولة سوى التزام سلبي يتمثل في الدفاع عن هذه الحقوق ضد كل اعتداء. ويمثل هذا الاتجاه الفقه الذي يقرأ حق الحصول على المعلومات من خلال النصوص الدولية والدستورية المنظمة لحرية الرأي والتعبير، ومن اصحاب هذا الرأي فقيه (Ernesto Villanueva) و (Mark Boven) وفقيه الامريكي والاس باركس، ففي اطار النصوص الدولية اوضح المقرر الخاص للامم المتحدة لحرية الرأي والتعبير ان (مفهوم حرية التعبير يشمل ضمنا حق الجمهور في الحصول على المعلومات وحرية معرفة ما تفعله الحكومة نيابة عنهم)⁽²⁾، الا اننا لانسلم بصحة هذا الرأي، لان الطبيعه القانونية لحق الحصول على الوثائق الادارية والمعلومات، لا تتوافق تماما مع الخصائص المميزة للحقوق المدنية، لأنها تثبت ممارسة هذا الحق للشخص المعنوي كما هو الحال بالنسبة للأفراد، كما قد تفرض مقتضيات هذا الحق على الادارة التزامات ايجابية لتقوم بها حتى يتمكن الافراد والمستفيدون منه من ممارسة مضمونه، كما بينا عند الحديث عن خصائصه تفرض على

اطارها، بل له قيمة علمية بحثية لكي يسهل التعرف على مضمونها داخل مجموعات توافقها مع طبيعة المجموعة التي صيغت على اساسها، لان الحقوق من الناحية الواقعية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، رغم ان تقسيمات الحقوق ليست ثابتة بل يتغير بتغير الزمان وباختلاف النظام السياسي الذي تقوم فيه.. د. افين خالد عبدالرحمن و رينجير جميل شيخو، حق الحصول على المعلومات - اقليم كردستان العراق نموذجاً، بحث منشور في مجلة جامعة نوروز، العدد الخامس، كانون الأول، ٢٠١٤، ص ٢٤٨.

(1) الحقوق المدنية هي الحقوق التي تتصل بشخص الانسان، كالحق في الحياة والامن والكرامة والحرية الشخصية والمساواة والتنقل. والحقوق السياسية التي تعنى بالفرد باعتباره عضواً في المجتمع، كالحق في المشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. والحقوق الاقتصادية التي هي الحقوق التي تحمي حاجات الانسان للبقاء، وتتمثل في الحق في العمل والتملك وتكوين النقابات العمالية والاضراب و..الخ. والحقوق الاجتماعية التي تنظم علاقة الفرد بالمجتمع، كالحق في المستوى المعيشي المقبول والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وتكوين الاسرة، واخيراً الحقوق الثقافية وهي التي تعني بحقوق الانسان في تكوين ثقافته والتعلم، وتنمية تلك الثقافات.. للمزيد من التفصيل يراجع: سلامة عمر سلامة معروف، المرجع السابق، ص ٤٨.

(2) يراجع: عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٧٩ — ٨٠.

الدولة التزامين احدهما سلبي، يفرض على السلطات العامة الامتناع عن اتخاذ اي اجراءات تشريعية او ادارية او غيرها للحيلولة دون الحق في الحصول على الوثائق او المعلومات الادارية، والآخر إيجابي يفرض على الدولة التزامها الايجابي تجاه ضمان حسن ممارستها⁽¹⁾، وهو ما يجعل هذا الحق في هذا الشق يدخل ضمن الحقوق الاجتماعية التي تفرض على السلطات الادارية القيام باعمال ايجابية للإيفاء بها⁽²⁾.

الرأي الثاني: من الحقوق السياسية: ويرى انصار هذا الرأي بان هذا الحق ينتميل للحقوق السياسية، بان يتجاوز حرية الراي والتعبير وتدخل في اطار المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين في ادارة شؤون الحكم، الا اننا لا نتفق مع هذا الرأي، لاننا نرى بأن الحق في الحصول على المعلومات والوثائق الادارية يتداخل مع كافة الحقوق من مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وبذلك يتجاوز اهداف المشاركة السياسية، وخصائصها، فالحقوق السياسية بخلاف الحقوق المدنية لا تثبت الا للمواطنين، بيد ان هذا الحق في اغلب القوانين المنظمة له ليس مقصورا على المواطنين، بل منحت ممارسته للاجانب المقيمين في الدولة، وهو ما يؤكد تجاوز هذا الحق اهداف المشاركة السياسية، ودخوله في مجالات اخرى، كالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية⁽³⁾.

الرأي الثالث: من عناصر حق الاتصال: يرى الدكتور ماجد راغب حلو ان هذا الحق بوصفه احد عناصر الحق في الاتصال، الحق الذي تحدث عنه الفقهاء الفرنسيون مؤخرا باعتباره حقاً جديداً، وهو حق طبيعي يقوم على حاجة اجتماعية ضرورية لكل انسان باعتباره كائناً اجتماعياً لا بد له من الاتصال بالآخرين كمرسل ومستقبل، فهو يشمل حرية الرأي والتعبير، وحرية الاعلام، وحق ابلاغ الآخرين، وحق الحصول على المعلومات الادارية، وحق الخصوصية وحق الاجتماع مع الآخرين وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل⁽⁴⁾، وتذهب الدكتورة عواطف عبدالرحمن الى ان من عناصر الحق في الاتصال هو الحق في الاستفسار والحق في الحصول على

(1) يراجع في تفصيل ذلك: د. دويب حسين صابر، المرجع السابق، ص ٧٣ وما بعدها.

(2) يراجع: عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٨٦.

(3) عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٨١ — ٨٦.

(4) د. ماجد راغب حلو، حرية الاعلام والقانون، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٩٢ — ٩٣.

المعلومات والحق في ابلاغ الآخرين بالمعلومات⁽¹⁾، هذا في حين ان أية حرية من الحريات التي تنطوي تحت مفهوم الحق في الاتصال لا تستمد طبيعتها منه، وانما تحتفظ بطبيعتها الخاصة. كما ثار خلاف فقهي حول تحديد طبيعة الحق في الاتصال وموضعه بين الحقوق الاخرى، فيما اذا كان يتصل بالافراد، ام ينبع اساسا من المجتمع⁽²⁾.

الرأي الرابع: جيل جديد من الحقوق والحريات: هذا الرأي، منسوب الى الفقه الفرنسي، اذ يرى الفقه الفرنسي ان هذا الحق يشكل جيلاً جديداً ويطلق عليه "حقوق المعلومات"⁽³⁾، باعتبارها الجيل الثالث للحقوق والحريات وذلك بعد الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والتي اتت بها الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في مقدمة دساتير الجمهورية الرابعة الفرنسية لعام ١٩٤٦، والجمهورية الخامسة الفرنسية لعام ١٩٥٨⁽⁴⁾. ويوعزمؤلفو هذا الرأي ظهور هذا النوع من الحقوق الى التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم في السنوات الاخيرة، وما تبعه من ثورة كبيرة في نظم المعلومات المختلفة، وقدرته على تخزين واسترجاع المعلومات بسهولة وسرعة وتحقيق تواصل الوثائق والمعلومات على بعد

(1) نقلا عن: د. افين خالد عبدالرحمن و رينجير جميل شيخو، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(2) عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٨٧.

(3) المرجع نفسه، ص ٨٣.

(4) اتجه الفقه المعاصر الى ترتيب الحقوق والحريات الى اجيال ثلاثة وفقا لظهورها وتطورها، فحقوق الجيل الاول تشمل الحقوق التي تخول لصاحبها نهج سلوك معين في مواجهة الدولة وتتمثل في "الحقوق المدنية والسياسية"، كالحق في الحياة وحرية التعبير والحق في التصويت، والتي شهدت تكريسا واضحا في الاعلانات التي اعقبت الثورات، كالثورة الامريكية ١٧٨٧، والثورة الفرنسية ١٧٨٩. وحقوق الجيل الثاني التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الحقوق التي تخول لصاحبها الحق في اقتضاء خدمة اساسية من الدولة، وتلتزم الدولة بتمكينه منها وتتمثل في "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، كالحق في العمل والحق في السكن والحق في التعليم والحق في الاضراب. اما الجيل الثالث من الحقوق فهو احدث الاجيال ظهورا، حيث ظهر في الثمانينات من القرن العشرين، وقد سماها البعض "حقوق الشعب او حقوق التضامن"، وهي تخول للافراد الحق في مطالبة غيرهم من الافراد باحترام قيم عالمية في اطار من التضامن، كالحق في السلام، والحق في التنمية، والحق في البيئة، والحق في الثقافة، والحق في الحصول على الوثائق والمعلومات.. د. رجب محمد طاجن، الاطار الدستوري للحق في البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧. وايضا: عبدالملك علي محسن، المرجع السابق، ص ٢٣٥—٢٣٦.

آلاف الأميال بفضل الوسائل الالكترونية الحديثة، الذي يعزز ويزيد من قدرة هذا الجيل الجديد من الحقوق والحريات هو حق في المعلومات والوثائق الادارية، والذي ينقسم الى نوعين رئيسيين من الحقوق: النوع الاول هو الحقوق المرتبطة بالمعلومات بشكل عام، والنوع الثاني هو حق الحصول على الوثائق الادارية وما يتعلق بها من وسائل وآليات تؤكد شفافية الادارة، والذي يختص بتلقي الشكاوى من المواطنين المتعلقة بعمل الادارات الحكومية واية مؤسسة ذات الصلة بمرفق عام⁽¹⁾.

واخيرا، نتبين لنا ان هذا الحق يعد ذو طبيعة مختلطة او مركبة، فهو يدخل في شق منه في طائفة الحقوق الفردية بان يعتبر من مقتضيات حرية التعبير عن الرأي، وفي شق آخر يدخل في طائفة الحقوق الاجتماعية، بان تفرض على السلطات الادارية القيام باعمال ايجابية للإيفاء بها، كما يدخل ايضا في طائفة الحقوق السياسية بان له دورا هاما في تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في ادارة شؤون الحكم، وبذلك اضاف الى الحقوق والحريات موضوعا جديدا يتعلق بالشفافية والديموقراطية الادارية، وهو موضوع غاب عن الحقوق المدنية والسياسية التقليدية، كما غاب عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية⁽²⁾.

ونحن نؤيد هذا الرأي الأخير، وهو ان الحق في الحصول على الوثائق والمعلومات الادارية هو طبيعة قانونية خاصة تتعلق بالشفافية الادارية او ما يسمى "الديموقراطية الادارية"، والتي تشكل، وفقا لما ذهب الفقه الفرنسي، جيلا جديدا — هو الجيل الثالث — من الحقوق والحريات، بعد الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(1) د. دويب حسين صابر، المرجع السابق، ص ٧٦ وما بعدها.

(2) عمر محمد سلامة العليوي، المرجع السابق، ص ٨٧.

الخاتمة

بعد ان خلصت الدراسة من تناول موضوعاتها، بقي هنا الاشارة الى ابرز الاستنتاجات والتوصيات بشأنها:

أولاً : الاستنتاجات:

١- ان مصطلح "المعلومات" لا يمكن استخدامه بدلاً من الحصول على الوثائق الادارية، لأن عنوان القوانين عادة ما يوفر مضمون التشريع و الغرض منه. لان مفهوم "المعلومات" هو مفهوم يختلف عن مفهوم "الوثائق الادارية" وكل منهما مستقل عن الآخر، بان تعتبر المعلومة شيئاً غير مادي، يتميز ويستقل عن الشكل المادي الذي يظهره، ولا يتغير باي شكل تقدمها. وذلك لأن جميع الاوعية المختلفة بعينها(من الاوراق، والكتب، والسجلات، والخرائط، والجداول، والمخطوطات، والصور، والميكروفيلم، وشرطة الفيديو والتسجيلات، والرسوم البيانية الموجودة او المحفوظة في الادارات العامة.. والخ من الاوساط المادية) التي توجد فيها المعلومات الادارية لا تندرج جميعها تحت راية المعلومات، كما نظمها اغلب القوانين. وبالتالي ربط مفهوم المعلومات بالأوعية التي تخزن فيها يعد خروجاً صريحاً عن المفهوم المتفق عليه للوثائق، باعتبارها الاوعية او الوسائط التي تحمل هذه المعلومات، كما يعد خروجاً عن مفهوم المعلومات باعتبارها البيانات والحقائق دون الكيان المادي الذي يتم فيه تسجيل هذه البيانات والحقائق.

٢- سميناهذا البحث "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" لان هذا العنوان يتفق مع طبيعة هذا الحق ويتفق مع مضمونه، ويزيل كل لبس او اشتباه، قد يقود الى الاعتقاد بان المقصود بهذا الحق هو الحصول على "المعلومة" فقط دون "الوثيقة" بذاتها، بل المقصود به هو الحصول على الوثائق الادارية المتضمنة للمعلومات الادارية — منح حق الحصول على الوثائق بعينها وليس المعلومات فقط — بان قيمة وجدوى هذا الحق سوف تقل بدرجة كبيرة اذا اقتصر الامر على مجرد الحصول على المعلومات.

٣- معطيات هذا الحق (الحصول على الوثائق او المعلومات) بشكل عام، تنقسم الى شكلين رئيسيين: الافصاح او النشر الاستباقي للمعلومات، فهذا الحق يعني ان المؤسسات تنشر بياناتها

ومعلوماتها وقراراتها المتخذة في المؤسسة للمواطنين والمجموعات الاجتماعية، وغالبا من خلال الوسائل المختلفة، مثل: الاعلام بشكل عام، والصحف الرسمية، ولوحات الاعلانات العامة، والمواقع الالكترونية الخاصة بمؤسسة، والاجتماعات العامة المفتوحة للجمهور، وما الى ذلك. والافصح التفاعلي، كمبدأ الزام الادارة بإمداد الكافة مباشرةً دون وسيط وعلى قدم المساواة بالوثائق والمستندات الادارية، بناءً على طلب و تطبيقاً للاجراءات المحددة، لذلك فهو حق ذو طبيعة ادارية وقانونية اكثر، والتعبير الدقيق له — حسب تقديرنا — هو "الحق في الحصول على الوثائق الادارية".

٤— ان محل هذا الحق اما ان يقوم على "الوثائق الادارية — او الرسمية او العامة كما يسميها البعض — "المتضمنة للمعلومات الادارية وهي المعلومات التي تعكس الممارسات والاعمال الادارية بحوزة الادارات العامة على شكل قرارات ادارية، تعاميم، خطابات، انظمة، ونحوها، يشار اليها بالوثائق الادارية، التي تنتج في اوعية مختلفة كالورق، والافلام، والاشرطة، والشرائح، والاقراص الضوئية.. وغيرها من الاوساط المادية، او بحوزة الادارات الخاصة والمتصلة بالمرفق العام. في هذه الحالة، من الافضل ان يسمى هذا الحق بـ "حق الحصول على الوثائق الادارية". واما ان يقوم على "المعلومات"، ويجب في هذه الحالة ان يستخدم لهذا الحق عنوان "الحق في الحصول على المعلومات" المتمثل بحق الافراد في المعلومة بشكل عام، وذلك من خلال نشر هذه المعلومات من المنافذ الالكترونية لكل مؤسسة وتحديثها باستمرار، او نشر تقرير في احدى وسائل الاعلام تلقائيا للجمهور، او حتى من خلال النصائح والارشادات الشفهية، كإعلام الطبيب للمريض بالمرض الذي يعاني منه، وبطبيعة العلاج — فعالية العلاج وفرص الشفاء — واعلامه بالمضاعفات السلبية المرتبطة بالعلاج، والاثار التي ستنتج عن ذلك، او العملية الجراحية التي تستوجبها حالة المريض والغرض منها، مثلا. لانه قد تكون المعلومات التي تعد محلا للشفافية في شكل معلومات متعلقة ببورصة الاوراق المالية او السلع الاستهلاكية او العلاج الطبي او العقد من العقود او غيرها من المعلومات التي تحتفظ بها الادارة.

٥— قد يأتي المشرع بنص في بعض الاحيان يحث على العلانية، لكن لا يرافقه اشارة الى ان "هذا النشر يجب ان يكون متكاملًا ومناسبا زمنياً"، وبالتالي لا يجعل المعلومة مفيدة للمستلم.

كمثال: "الوثائق المتعلقة بالميزانية" كأخطر القضايا المرتبطة بهذا الحق، التي تكمن أهمية نشرها في تزامن هذا النشر مع توقيت النقاش العمومي حولها والمصادقة على مشروع قانون الموازنة، والا فان النشر في توقيت لاحق يفقدها كل اهميتها، وبالتالي لا يحقق قدرة الافراد على التقييم الدقيق للوضع المالي للدولة، وكذلك الحرص على عقلانية هذه النفقات من اجل الحد من هدر المال العام والثروات الوطنية. فمن المعروف ان الغرض الاساسي من اعداد الميزانية هو تحقيق نوعين من الرقابة على استخدام المال العام: الاول دستوري والثاني اقتصادي ومالي. وبالتالي، فان مجرد عبارة "ان تصبح علنية" من شأنها منح سلطة تقديرية واسعة للإدارة في تحديد كمية المعلومات المنشورة وتوقيت اعلانها، وبهذا قد اطلق المشرع يد السلطة التنفيذية في اضعاف ما تشاء على الاعمال والانشطة من السرية. في حين انه لا يتصور وقوع هذه الحالة عند طلب الوثيقة الادارية، لان المعلومات الادارية المطلوبة محصورة بالمعلومات المسجلة على المكون المادي للوثيقة.

٦- يمكن ان يعرف الحق في الحصول على الوثائق الادارية بأنه (حق الاشخاص، الطبيعية والمعنوية، في الحصول على جميع الوثائق ذات الصلة العمومية التي تنتجها او تتلقاها المؤسسات العامة والخاصة التي تدير مرفقاً عاماً، دون حاجة لمبرر او مصلحة، بناء على طلب او من تلقاء ذات المؤسسة. وتلتزم الجهات المطالبة بتلبية تلك الطلبات إلا في حالات مستثنية بنصوص قانونية صريحة).

٧- ان تحديد نطاق المعلومات الخاضعة لقاعدة الكشف او محل هذا الحق المتمثلة بالشروط المتعلقة بالوثائق الادارية الخاضعة لنطاق الكشف، والاستثناءات الواردة عليها، يعتبر عنصراً موضوعياً للحق. حيث ان حق الاشخاص ينصب على "جميع الوثائق ذات الصلة العمومية"، وبهذا تشمل كافة الوثائق التي تحوزها الادارة او المؤسسات في الدولة المتعلقة بالصالح العام، ما لم تكن تدعو السرية الى عدم الكشف عنها، ايا كان شكلها، او كيفية صنعها، كما لم يغفل التعريف القيود الواردة على هذا الحق، وهي التي تتعلق بالإستثناءات التي ترد على الحق بنصوص قانونية صريحة.

٨- ان الرأي الراجح في تحديد الطبيعة القانونية للحق في الحصول على الوثائق الادارية هو طبيعة قانونية خاصة تتعلق بالشفافية الادارية او ما يسمى "الديموقراطية الادارية"، والتي تشكل، وفقا لما ذهب اليه الفقه الفرنسي، جيلا جديدا — هو الجيل الثالث — من الحقوق والحريات، بعد الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

١- امن النتائج يظهر بأنه لا يمكن احتواء احد المفهومين "الوثائق الادارية" و "المعلومات" تحت ستار الآخر، وان الحل الامثل هو تحقيق التوازن بين مفهوم الحقين، وضمان تطبيقهما. لذا نوصي للمشرع الاتحادي في العراق والمشرع في اقليم كردستان أن يفصلا بينهما تشريعاً، من خلال تبني نموذجين تشريعيين منفصلين لتنظيم الحقين، بان ينظم القانون المختص بـ "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" المتمثل عن حق الاشخاص للحصول على نسخة من الوثائق الادارية، ويتضمن كافة المبادئ القانونية التي تضمن ممارسة هذا الحق. فضلا عن تنظيم "الحق في الحصول على المعلومات" المتمثل في حق العموم في الحصول على المعلومات التي لدى مؤسسات الدولة، واذا جمعناهما في تشريع واحد، فيجب حينئذ ان يفصل الحقان تفصيلا دقيقاً وشاملاً.

٢- ندعو الجهات المعنية بضرورة توعية الموظفين والمسؤولين على التمييز بين "الحق في الحصول على الوثائق الادارية" وبين "الحق في الحصول على المعلومات" من جهة، و على علاقة الوثيقة بين الحق في الحصول على الوثائق الادارية ومبدأي الشفافية والمساءلة وأثرهما الايجابي في إكتسابها ثقة الشعب.

٣- نوصي للسلطات الادارية تمكين جميع المواطنين والاجانب من ممارسة حق الحصول على الوثائق الادارية، وبث روح الشفافية والمساءلة في جميع الجهات، وتشجيع الإنفتاح على الشعب. لأن ذلك يكافح الفساد، ويعزز ثقة المواطن بالادارة وبالذولة ايضاً. وتؤخذ بعين الإعتبار المعايير الدولية في هذا الحق. والقانون المختص به ينطبق على كل الجهات الحكومية ويشمل كافة أنواع الوثائق والمعلومات الادارية. وفيها الحصول هو الأصل والإستثناءات ضيقة ومحصورة، وعملية الحصول على الوثائق يجب أن تكون سهلة وسريعة وغير مكلفة، ومضمونة لجميع الاشخاص الطبيعية والمعنوية، ورفض طلبات الحصول على الوثائق أن يكون مبرراً، وضمان حق الإستئناف على رفض الطلب أو على عدم الحصول على الوثائق.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية:

- ١- احمد بودوشة، التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير الارشيف الوطني، مجلة المكتبات والمعلومات، م٢، ع٣، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣.
- ٢- احمد علي اللقاني، الحق في الحصول على المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
- ٣- آرام محمد صالح سعيد، المكتبة القانونية بين النظرية والتطبيق في القانون المدني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩.
- ٤- اشرف فتحي الراعي، حق الحصول على المعلومات، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ٢٠١٢.
- ٥- ايمن ابراهيم العشماوي ود. عباس مبروك الغزيري، اهمية الحقوق والحريات العامة في الدولة القانونية، دون دار ومكان النشر، ٢٠١٢.
- ٦- باتريسيا البدوي وانطوان صليبيا، دليلك الى تنظيم الوثائق وحفظها في الادارة العامة، ط٣، مطبعة رعيدي، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
- ٧- بلال البرغوثي، الحق في الاطلاع او حرية الحصول على المعلومات، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة مشروع تطوير القوانين (٢٠)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤.
- ٨- تبوي مندل و وليد حسني زهرة، دليل ارشادي لتطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في المؤسسات العامة، مركز حماية وحرية الصحفيين، الاردن، ٢٠١٥.
- ٩- حمدي حمودة، حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والاعلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٠- د. دويب حسين صابر، النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥.
- ١١- د. رجب محمد طاجن، الاطار الدستوري للحق في البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

- ١٢- د. سامي الطوخي، الشفافية في ادارة الشئون العامة الطريق للتنمية والاصلاح الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.
- ١٣- سلوى علي ميلاد، قاموس مصطلحات الوثائق والارشيف (عربي - فرنسي - انجليزي)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
- ١٤- د. شريف يوسف خاطر، حرية تداول المعلومات بين المنع والاباحة، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٥.
- ١٥- د. عصام احمد البهجي، دور الشفافية في تحقيق العدالة والنزاهة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٦.
- ١٦- عبدالملك علي محسن، المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨.
- ١٧- عمر موسى جعفر، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية، دون مكان النشر، ٢٠١٥.
- ١٨- فهد ابراهيم العسكر، التوثيق الاداري في المملكة العربية السعودية، ط١، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ١٩٩٥.
- ١٩- د. ماجد راغب حلو، حرية الاعلام والقانون، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٢٠- مارينا عادل ومنة جمال ورضوي احمد، اليات اتاحة وتداول المعلومات، دراسة مقارنة، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢١- د. محمد عبدالواحد الجميلي، من السرية الى الشفافية الادارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٢٢- محمد فوزي الخضر، القضاء والاعلام حرية التعبير بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، ٢٠١٢.
- ٢٣- مصطفى شوقي، الطريق الى الوثائق اشكاليات الوصول والاتاحة للوثائق القومية في مصر (دار الوثائق القومية)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، دون مكان وسنة النشر.

- ٢٤- د. مها علي احسان العزاوي، الحقوق والحريات السياسية، دراسة مقارنة مع الدساتير العربية والدساتير الغربية، دار الفكر والقانون، ٢٠١٦
- ٢٥- د. ياسر سيد حسين سيد، الحق الدستوري في الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور (المصري - الفرنسي - الامريكى)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.
- ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية:**
- أ- الاطاريح الجامعية:
- ١- عمر محمد سلامة العليوي، حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الاردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، ٢٠١١.
- ٢- د. محمد انس قاسم جعفر، حرية الانسان في كيانه البشري بين الحريات والحقوق العامة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٢.
- ب - الرسائل الجامعية:
- ١- زعباط الطاهر، الحق المواطن في الوصول الى المعلومة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٤.
- ٢- سلامة عمر سلامة معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، دراسة ميدانية، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦.
- ٣- محمد خير، متطلبات نجاح نظام ادارة الوثائق الالكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠٠٨.
- ثالثاً: المجلات والبحوث القانونية:**
- ١- د. افين خالد عبدالرحمن و رينجير جميل شيخو، حق الحصول على المعلومات - اقليم كوردستان العراق نموذجاً، بحث منشور في مجلة جامعة نوروز، العدد الخامس، كانون الأول، ٢٠١٤.
- ٢- د. ماجد عثمان و د. احمد درويش ود. حنان جرجس، حالة المعلومات في مصر نحو تفعيل الحق الدستوري، المركز المصري لبحوث الرأي العام، ٢٠١٥.

٣- د. محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والاداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي، دراسة مقارنة، مركز دراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨.

٤- محمود عباس حمودة، المفهوم العلمي للوثائق والتوثيق، مقال في حولية كلية الانسانيات بجامعة قطر، العدد الاول، ١٩٧٩.

رابعاً: الدساتير والقوانين:

أ- الدساتير:

١- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤

ب - القوانين:

١- قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لعام ١٩٦٩ المعدل.

٢- قانون اصول محاكمات الجزائية رقم (٢٣) لعام ١٩٧١ المعدل.

٣- قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان العراق رقم (١١) لسنة ٢٠١٣.

٥- مشروع قانون الحصول على المعلومات العراقي.

خامساً: المراجع الالكترونية:

١- اسامة دياب و ريم عبدالحليم، شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الاقتصادية الغائبة

عن الواقع المصري، ٢٠١٤، ص٦، المنشورة على الموقع الالكتروني:

<https://eipr.org/publications/%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%>

٢- اماني محمد عبدالعزيز محمد، مبادئ اتاحة الوثائق اعتمدته الجمعية العمومية السنوية

للمجلس الدولي للارشيف، ٢٠١٢، ص٧، على الرابط التالي: <https://www.ica.org>

٣- د. يمامة محمد حسن كشكول و د. وائل منذر البياتي، التنظيم الدستوري والقانوني للحق

في الحصول على المعلومات، المنشورة على الموقع

الالكتروني: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=142828>